فلو حطا لان هنا كل لم يوجد ما يبطل الوصيه فبقيت الوصيه وقت العبد فيحول الى الغنيمه ليعوان
المحل الذي حلف وهو الغنيمه وكذا العبد الموصى به اذا الحق دين وسع لحق الغرماء ولم ابرا الغرماء عن
ديونهم فالمين للموصى له لان بالحوق الدين لا يبطل وصيه الموصى له بالرقبه لانه لم يتعين لقضاء
الدين لاحتمال ان يتبرع متبرع بقضاء الدين او يحدث له مال اخر ولكن حق الغرماء مقدم على الوصيه
فاذا زال حق الغرماء بالابراء وحق الموصى له قام يتحول الى المين وهنا بخلافه وهذا اذا لم يجز الورثه
فان اجازوا الوصيه بالرقبه ورضي بذلك صاحب البيع باجازتهم الوصيه بالرقبه فللموصى له بالرقبه
نصف العبد ويباع نصفه الاخر للموصى له بالبيع بنصف المين واذا بيع النصف كان المين للورثه
وان لم يرض صاحب البيع بهذا وما لم يجز الورثه سواء وان كان مكان الوصيه بالرقبه وصيه بكل المال ولم
يجز الورثه وقد اوصى بان يباع عبده مرزوق بالف وقيمته الف ولا مال له غيره فعبده له نصف ثلثه
وبيع ما بقي منه باجد عشر حزا فزاي عشر حزاز الف ويكمل وصيه الموصى له بالمال الى تمام الثلث من
وذلك سدس ونصف سدس وعبد محمد يعطى الموصى له بالمال سدس العبد ويباع خمسه اسداس العبد
خمسه اسداس الالف ويكمل وصيه الموصى له بالمال الى تمام الالف من المين وهو السدس لان الوصيه
هنا حصلت بالمال واسم المال كما يتناول المين يحلان ما تعدم لان اسم الرقبه يتناول عين العبد ولا
يتناول المين فافترقا وعند ابو يوسف يعطى للموصى له من عين العبد سدس يباع كل العبد والموصى له بالبيع
لم يعطى ثلث المين لان الموصى له شريك الورثه ثم حق الورثه لا يمنع تعدد الوصيه بالبيع مثل الغنيمه
فكذا حق الموصى له بالمال ولهما ان العبد والثلث من المال وهو قد اوصى بكل المال فيعد وصيته
فيهما ولا سطل في احدهما وان اجازت الورثه وصيه الموصى له بالمال ولم يرض الموصى له بالبيع فاختار
الموصى له بالمال نصف سدس العبد وهي مابقي وعند محمد سدس وسدس مابقي وعند ابو يوسف يباع وله
نصيبه وان رضي بباع نصفه لاستوائهما في الضرب ويعطى لمن النصف ونصف العبد للموصى له بالمال
وان كان مكان الوصيه بكل المال وصيه بثلث المال والمسئله بحالها ولم يجز الورثه فعند ابي حنيفه
ومحمد له نصف سدس العبد ويباع مابقي ويقسم بينه اما عند ابي حنيفه فلما مر واما عند محمد
فلانه انما حاز ان اباه حنفه فيما اذا كانت الوصيه بالثلث فرد الثلث وكان جوابه كجواب ابي حنيفه
وعند ابي يوسف يباع كل العبد والموصى له بالبيع ويصرف ثلث المين الى صاحب الثلث وقد اذا

اجازت

اجازت الورثه ولم يرض صاحب البيع باجازتهم وان رضي باجازتهم فربعه لصاحب الثلث ويباع
ثلاثه ارباعه ويكمل وصيه الى تمام الثلث من المين وان اوصى بان يباع وقالوا بنا به وقيمته الف
واوصى بربعه لاخر ولم يجز الورثه بعد الى خمسه له نصف سدسه وسدسه عبدهما ويباع مابقي
بثلثي قيمته ويسلم الى الورثه وان كان مكان الوصيه بالرقبه وصيه بكل المال والمسئله بحالها فله
نصف سدسه ويباع باقيه مابقي من وصيه وبثلثي قيمته ويكمل من الثلث وصيه والفضل للورثه
وعند محمد له سدسه ويباع مابقي من حقه والورثه ولو كان مكان الوصيه بكل المال
وصيه بالثلث فحكمه ما مر عند ابي حنيفه ومحمد معه هنا وان اوصى لعلان بما على ربه
ولاخر بما بقي من بثلثه بعد الدين او اوصى لاخر بتمام الثلث وعالت الورثه بعد موت
الموصى دينه على الغريم الف وعينه الفان ولم يسو الثلث الوصيه بالدين سي وصد فهم
الغريم او كذبهم وقال الموصى دينه حسانه فكان بثلث المال بما مائه وبثلاثه وبثلاثه وبثلاثين وبثلثا
خمسانه منه وصيه للغريم والباقي وهو بثلثمائه وبثلاثه وبثلاثين وبثلث وصيه لمن قر المال
العين فالقول للورثه لان حق الموصى له يعرف سببه اذ المال يجعل محل حقه وهو الباقي بعد الدين فكانوا منكرين سوى الحق للموصى له ولو اوصى للغريم بما عليه والدين وهو مثلثمائه
واوصى لاخر بالف فقد آل للموصى له لان حق الموصى له ثابت في التركه لان محل وصيه معلوم
والورثه يدعون بطلان حقه في قدر المائه والموصى له ينكر فالموصى له يعول حتى في الف وحق
الغريم في خمسانه وثلث المال بما مائه وبثلاثه وبثلاثين وثلث فيكون بينهما اثلاثا بثلثه للغريم وقد
صار مستوفيا له وبثلثا الالف لي وقد توى ذلك على الغريم لكونه مفلسا فيكون النوى على وعلى
الورثه وذلك بان يقسم المال العين بثلثي وبين الورثه بقدر سهامنا وحتى في بثلثي الدين وذلك
سهمان من تسعه وحق الورثه في الثلثين وذلك سته من تسعه فبلغ السهام ثمانيه فتقسم الالفان
على ثمانيه فان ابى الغريم وصدق الورثه عومل في حق الورثه كان الدين الف حتى يدفع
الى الورثه خمسانه فتقسم الفان وعومل في حق الموصى له بالالف كان الدين خمسانه حتى يدفع
الغريم الى الموصى له خمسة وخمسان وحقه اثنتان فتحصل له خمسانه وخمسون وحقه
درهم ويسلم للغريم اربعمائه واربعه واربعون واربعه اسباع درهم وكان سهم الوصايا الف